الأمم المتحدة

A/HRC/25/23

الجمعية العامة

Distr.: General
24 February 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

تسلّم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا التقرير بما أحرز من تقدم في مجال إعادة الإعمار وبتنفيذ بعض التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة. ومع ذلك، لم تجر حكومة سري لانكا تحقيقات مستقلة وموثوقة في الانتهاكات السابقة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويتضمن التقرير أيضاً المستجدات المتعلقة بالاعتداءات الجارية على الأقليات الدينية وحالات المضايقة والترهيب التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والصحفيون.

ولم تردّ الحكومة على عروض المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضة السامية والإجراءات الخاصة. ولا تزال تظهر في الوقت نفسه أدلة جديدة على الأحداث التي وقعت في مراحل النزاع المسلح الأخيرة. ومن هذا المنطلق، توصي المفوضة السامية بإنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة من شأنها أن تسهم في استجلاء الحقيقة حيثما أخفقت آليات التحقيق المحلية

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.14-11200 180314 200314

1411200

الرجاء إعادة الاستعمال

في ذلك.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	2-1	3
ثانياً –	مشاركة المفوضية السامية والإجراءات الخاصة	11-3	3
ثالثاً –	التطورات الأخيرة في مجال حقوق الإنسان	26-12	5
	ألف – المحاربون السابقون والمحتجزون	19-16	7
	باء – الاعتداءات على الأقليات الدينية والمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير	22-20	7
	جيم – عمليات القتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسُّفاً	24-23	9
	دال – المقابر الجماعية	26-25	10
رابعاً –	تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة	35-27	10
خامساً –	التقدم المحرز في قضايا المساءلة	64-36	13
	ألف – المبادرات المحلية	46-36	13
	باء – قضايا رمزية	64-47	15
سادساً –	الاستنتاجات والتوصيات	75-65	21
	ألف – الاستنتاجات	73-65	21
	باء – التوصيات	75-74	23

أولاً- مقدمة

1- يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/22 الذي شجع فيه المجلس حكومة سري لانكا على تنفيذ التوصيات البناءة الصادرة عن اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة[(1)]، إضافة إلى التوصيات المقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها[(2)]، وعلى إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في ادعاءات انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي[(3)].

2- وشجع مجلس حقوق الإنسان حكومة سري لانكا أيضاً في القرار 1/22 على اتخاذ جميع الخطوات الإضافية اللازمة للوفاء بالتزاماتها القانونية ذات الصلة وبتعهدها باتخاذ إجراءات موثوقة ومستقلة تكفل لمواطني سري لانكا جميعهم العدالة والإنصاف والمساءلة والمصالحة والتعاون مع الإجراءات الخاصة. وشجع مجلس حقوق الإنسان أيضاً المفوضية السامية والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ذوي الصلة على توفير المشورة والمساعدة التقنية بشأن تنفيذ الخطوات آنفة الذكر. وأخيراً، طلب المجلس إلى المفوضية السامية تقديم تقرير شامل عن تنفيذ القرار إلى المجلس في دورته الخامسة والعشرين مع مساهمات الإجراءات الخاصة ذات الصلة.

ثانياً- مشاركة المفوضية السامية والإجراءات الخاصة

3- قامت المفوضة السامية بزيارة إلى سري لانكا بدعوة من الحكومة في الفترة من 25 إلى 31 آب/أغسطس 2013. ووفقاً لطلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 1/21، قدمت المفوضة السامية إلى المجلس في دورته الرابعة والعشرين (A/HRC/24/CRP.3/Rev.1) تحديثاً شفوياً عن الحالة يتضمن اقتراح خطوات عملية يمكن أن تتخذها الحكومة لمساعدة المجلس على تقييم التقدم المحرز، بحلول انعقاد دورته الخامسة والعشرين، في المجالات المحددة في القرار 1/22. وتشمل تلك الخطوات، توجيه دعوة إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات، وإقامة الدليل على إجراء عملية تحقيقات وطنية موثوقة مع تقديم نتائج ملموسة، بما في ذلك النجاح في مقاضاة مرتكبي الانتهاكات، وتحديد

(1) شكل رئيس سري لانكا اللجنة في أيار/مايو 2010 للتحقيق في الوقائع والظروف التي أفضت إلى عدم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في عام 2002، واستخلاص الدروس من هذه الأحداث، واقتراح تدابير مؤسسية وإدارية وتشريعية لمنع تكرار هذه الأحداث وتعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية بين جميع الفئات. ويتاح تقرير اللجنة على الموقع الشبكي التالي: www.llrcaction.gov.lk/reports/en/Final_LLRC_Report_en.pdf.

(2) A/HRC/22/38.

(3) للاطلاع على تعليقات حكومة سري لانكا على مشروع هذا التقرير، انظر الوثيقة A/HRC/25/G/9.

جدول زمني واضح لانسحاب الجيش من الأنشطة التي يُفترض أن تكون مدنية. وللأسف لم تُتّخذ أية خطوة من هذه الخطوات حتى نهاية الفترة المشمولة بالاستعراض.

4- ولم تستجب حكومة سري لانكا لعرض المساعدة التقنية الذي قدمته المفوضة السامية في أعقاب البعثة التقنية التي أوفدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى سري لانكا في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2013، وجهت المفوضة السامية مرة أخرى رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية ومسؤولين آخرين في أعقاب زيارتها إلى سري لانكا كررت فيها استعداد المفوضية لتقديم المساعدة التقنية. وكانت مجالات المساعدة المحتملة التي سلطت المفوضة السامية الضوء عليها متوافقة مع بعض التوصيات التي قبلتها الحكومة أثناء الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بها، ومع توصيات فريق الخبراء المعني بالمساءلة التابع للأمين العام في سري لانكا[4]. وتأسف المفوضة السامية لأنها لم تتلق أي رد في هذا الشأن.

5- وفيما يتعلق بمسألة حالات الاختفاء القسري، حثت المفوضة السامية الحكومة على توجيه دعوة إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واستكمال التدابير الرامية إلى تجريم حالات الاختفاء القسري بموجب القانون الوطني.

6- وفيما يتعلق بالعدالة الجنائية والمساءلة، عرضت المفوضة السامية تقديم المساعدة التقنية في عدة مجالات تشمل وضع مشروع تشريع يتعلق بخطاب الكراهية وحماية الشهود والضحايا لكفل الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة. وفيما يتعلق ببعض التحقيقات الجنائية المعلقة منذ مدة طويلة، عرضت المفوضة السامية تحديد خبراء دوليين يمكنهم المساعدة في التحريات الوطنية.

7- وإضافة إلى ذلك، عرضت المفوضة السامية تقديم المشورة التقنية بشأن كيفية وضع آليات لتقصي الحقائق وسياسات لمنح التعويضات وفقاً للمعايير الدولية.

8- وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2013، التقى الأمين العام المساعد المعني بحقوق الإنسان بوزير دفاع سري لانكا في نيويورك، وأكد من جديد عرض المفوضة السامية تعاونها على المستوى التقني. واجتمعت المفوضة السامية بعد ذلك في 20 كانون الثاني/يناير 2014 بسكرتير الرئيس لاليث ويراتونغا بجنيف.

9- ويوجد في الوقت الحاضر تسعة طلبات لزيارة سري لانكا لم يبت فيها بعد، وهي طلبات مقدمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن قضايا الأقليات؛ وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ وحرية الرأي والتعبير؛ وعمليات القتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛ وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛ والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ واستقلال القضاة والمحامين؛ والتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة؛ والحقيقة

(4) انظر www.un.org/News/dh/infocus/Sri_Lanka/POE_Report_Full.pdf.

والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2013، تابع كل من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات طلبيهما المتعلقين بزيارة البلد أو بتقديم عروض محددة للمساعدة التقنية. ولا تزال تلك الطلبات معلقة. ومنذ كانون الثاني/يناير 2012، أرسلت الحكومة إلى الفريق العامل ردوداً على 842 حالة يعود تاريخها إلى تسعينات القرن الماضي.

10- وبدعوة من الحكومة، زار المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً سري لانكا في الفترة من 2 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2013 (انظر أيضاً الفقرة 14 أدناه). وفي آب/أغسطس 2013، تلقى المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم دعوة من الحكومة لكنه اضطر إلى تأجيل زيارته بسبب تضارب مواعيد ارتباطاته. ومنذ ذلك الحين، وجهت الحكومة دعوة إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين لزيارة البلد في أيار/مايو 2014.

11- وترحب المفوضة السامية بمشاركة الحكومة في هذه المسائل الهامة، لكنها تكرر نداءاتها من أجل توجيه دعوة إلى الإجراءات الخاصة المعنية بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي وقضايا الأقليات على سبيل الأولوية، فهي تعتبر أن هذه المسائل برزت بصورة واضحة في التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة وأعرب عنها مجلس حقوق الإنسان أيضاً كشواغل رئيسية.

ثالثاً- التطورات الأخيرة في مجال حقوق الإنسان

12- أقرت المفوضة السامية في تحديثها الشفهي أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين بالإنجازات التي حققتها الحكومة بمساعدة المجتمع الدولي في مجالات إزالة الألغام وإعادة التوطين وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل منذ عام 2009. ورحبت المفوضة السامية بانتخابات مجلس المقاطعة الشمالية في أيلول/سبتمبر 2013، وأوصت الحكومة بالعمل مع سلطات المقاطعة الجديدة على تعزيز المشاركة الهادفة من جانب المجتمع المحلي في برامج إعادة الإعمار والتنمية. ومع ذلك، سلطت المفوضة السامية الضوء أيضاً على الشواغل الملحة، بما يشمل عدم إحراز تقدم في المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان؛ وحالة المحتجزين والمحاربين السابقين، وفيما يتعلق بعمليات القتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛ ومواصلة العسكرة[5]، وحيازة الأراضي قسراً[6] (ولا سيما في شمال البلد وشرقه)، مما

(5) انظر Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), A Protection Assessment of Sri Lankan Internally Displaced Persons who have Returned, Relocated or are Locally Integrating ("Tool Three"), June 2013 (available from http://unhcr.lk/wp-content/uploads/2014/01/Tool-Three-Final-Report-July-12-2013.pdf) figures 1.5, 1.6. & 1.7.

(6) انظر Case studies on Jaffna, Sampur and Weli Oya in Centre for Policy Alternatives, Politics, Policies and Practices with Land Acquisitions and Related Issues in the North and East of Sri

يقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني ووسائط الإعلام ويزيد من التعصب الديني ويقوض المؤسسات المستقلة، بما في ذلك الجهاز القضائي.

13- وأقرّ أيضاً المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً في أعقاب الزيارة التي قام بها في كانون الأول/ديسمبر 2013 بالجهود المبذولة لإعادة الإعمار، لكنه أكد ضرورة تعزيز الحلول الدائمة ومعالجة مسألة حماية النساء والفتيات وإتاحة إمكانية الحصول على الأراضي وسحب الجيش من جميع المهام المدنية[7].

14- وأفادت حكومة سري لانكا في تعليقاتها على مشروع هذا التقرير بخفض إجمالي القوة العسكرية بنحو 30 في المائة في المقاطعة الشمالية و26 في المائة في المقاطعة الشرقية منذ عام 2009، وإزالة الأغلبية العظمى من نقاط التفتيش. وأضافت حكومة سري لانكا أنه قد أفرج عما مجموعه 011 20 فداناً من الأراضي الخاصة و740 5 فداناً من الأراضي المملوكة للدولة في المقاطعتين. ومع ذلك، لاحظت المفوضة السامية التقارير التي تفيد أن الحكومة استحوذت على أكثر من 000 6 فدان من الأراضي الخاصة في جفنا حول معسكر بالالي وأن ما يزيد على 000 2 شخص من مقدمي الالتماسات اتخذوا إجراءات قانونية للمطالبة بأراضيهم[8]. وأشارت الحكومة إلى اتخاذ خطوات لتعويض المالكين.

15- وتواصل المفوضة السامية الإعراب عن قلقها لأن المنظمات غير الحكومية لا تزال مطالبة بأن تسجل وتقدم التقارير عن طريق أمانة تابعة لوزارة الدفاع. وتوجه المفوضة السامية الاهتمام أيضاً إلى الشواغل المثارة إزاء تعرض النساء للمضايقة والعنف الجنسيين في أماكن الوجود العسكري المكثف[9]. ويُدعى على سبيل المثال، أن جندياً تابعاً لمعسكر الجيش في نيدونكيرني اعترف في أيار/مايو 2013 بأنه اغتصب طفلاً يبلغ من العمر 6 سنوات. وأفادت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير بأن الجيش قد اتخذ إجراءات صارمة في هذه القضايا.

ألف- المحاربون السابقون والمحتجزون

16- أبلغت الحكومة المفوضة السامية أثناء زيارتها إلى سري لانكا بإعادة تأهيل وإدماج ما يزيد على 758 11 محارباً سابقاً في المجتمع وبالعملية الجارية لإعادة تأهيل 234 محتجزاً

Lanka, November 2013, available from www.cpalanka.org/policy-brief-politics-policies-and-practices-with-land-acquisitions-and-related-issues-in-the-north-and-east-of-sri-lanka/.

(7) انظر البيان الصحفي الذي أدلى به المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً بعد زيارته إلى سري لانكا في الفترة الممتدة من 2 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2013، atwww.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14086&LangID=E.

(8) انظر Centre for Policy Alternatives, Politics, Policies and Practices with Land Acquisitions and Related Issues. (انظر الحاشية 6)، p. 45.

(9) انظر UNHCR, A Protection Assessment of Sri Lankan Internally Displaced Persons. (انظر الحاشية 5). figures 1.14, 1.15, 1.16 and 1.17.

وبالإجراءات القانونية التي يواجهها 91 محتجزاً. وأفادت الحكومة أيضاً بأنها قد فتحت ملفات بشأن 977 محتجزاً كانوا محتجزين لمدة طويلة دون توجيه تهمة إليهم، وأن هناك 160 ملفاً بانتظار اتخاذ قرار بشأنها في نهاية كانون الثاني/يناير 2014[10].

17- وترحب المفوضة السامية بهذا التقدم وتحث الحكومة على التعجيل باتخاذ قرارات بشأن القضايا المعلقة عن طريق توجيه التهم أو إطلاق سراح الأفراد أو إرسالهم لإعادة تأهيلهم وضمان إمكانية وصول المحامين إلى موكليهم.

18- وتحثُّ المفوضة السامية الحكومة مرة أخرى على إلغاء قانون مكافحة الإرهاب والأنظمة الصادرة بموجبه التي تجيز الاحتجاز التعسُّفي.

19- وتشير المفوضة السامية بتقدير إلى تقرير الحكومة الذي يفيد بإعادة إدماج جميع المحاربين السابقين من الأطفال بحلول أيار/مايو 2010 وحصولهم على التعليم الرسمي[11]. وفي الوقت نفسه، تذكِّر المفوضة السامية الحكومة، على نحو ما تؤكده التوصية 9-79 الصادرة عن اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، بأنها لم تجر حتى الآن أية ملاحقات قضائية أو محاكمات ضد أحد لارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في تجنيد الأطفال، بما يشمل الكوادر السابقة في حركة تحرير نمور تاميل إيلام والقادة شبه العسكريين السابقين الذين يعملون في الحكومة حالياً.

باء- الاعتداءات على الأقليات الدينية والمدافعين عن حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير

20- لا تزال المفوضة السامية تشعر بانزعاج بالغ إزاء الزيادة الكبيرة في الاعتداءات على الأقليات الدينية والتحريض على العنف الذي تقوم به الجماعات القومية البوذية السنهالية التي يتزعمها في الغالب بعض الرهبان البوذيين المتطرفين. وقد تلقت المفوضة السامية تقارير من الأمانة المعنية بالمسلمين، وهي منظمة غير حكومية أفادت بوقوع نحو 280 حادثة تهديد وعنف ضد المسلمين في عام 2013[12]، إضافةً إلى اعتداءات على المساجد وأماكن الأنشطة التجارية. وأبلغت الطوائف المسيحية أيضاً عن أكثر من 103 حوادث اعتداءات على الكنائس والمسيحيين في عام 2013. وفي أعقاب الهدوء الذي خيم قبل انعقاد اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث، أُبلغ عن خمسة اعتداءات عنيفة قادها رهبان بوذيون ضد عدة كنائس في كانون الأول/ديسمبر 2013 وكانون الثاني/يناير 2014. وذكرت الحكومة في تعليقاتها

(10) انظر خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة (متاحة على الموقع الشبكي: www.llrcaction.gov.lk/npoa.html)، IR (1a), p. 7.

(11) المرجع نفسه، ص. 11.

(12) الإحصاءات المقدمة من الأمانة المعنية بالمسلمين.

على هذا التقرير 182 حادثة استهدفت جميع الأديان وأُبلغت الشرطة بوقوع 147 منها فقط. وعلى الرغم من أن الحكومة ذكرت أن الشرطة اتخذت التدابير الضرورية، فقد كان من السهل التعرف في حالات كثيرة على المسؤولين عن الانتهاكات في لقطات فيديو يقف فيها رجال الشرطة كمتفرجين على أفعال العنف. وأفادت الحكومة أيضاً بأنه قد أُعدَّ تعديل للتشريع من أجل تعزيز أحكام قانون العقوبات والقانون المستمد من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلَّق بخطاب الكراهية.

21- ولا تزال المفوضية السامية لحقوق الإنسان تتلقى شكاوى تتعلَّق بانتشار حالات المضايقة والترهيب التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والمحامين والصحفيين، بما في ذلك عمليات الانتقام من الأشخاص الذين يتعاملون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأعربت المفوضة السامية عن بالغ قلقها إزاء حالات المضايقة والترهيب التي تعرض لها أفراد أو مجموعات كانت قد التقت أو حاولت الالتقاء بهم حتى بعد مرور أشهر على زيارتها. وتلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير عن عشر حالات خطيرة على الأقل استهدفت أفرادا ومجموعات في الفترة بين نهاية تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2013 في مرحلة ما قبل اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي استضافته سري لانكا وأثناء الاجتماع. وشملت هذه الحالات قضية مدافع بارز عن حقوق الإنسان تعرض في 4 تشرين الثاني/نوفمبر لتهديدات وتصريحات مهينة خلال بث إذاعي في هيئة الإذاعة السريلانكية التابعة للدولة. وفي مثال آخر، منعت الشرطة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر حافلات تقل أفراد أسر المختفين كانت متوجهة إلى كولومبو للمشاركة في حدث يتعلق بحقوق الإنسان وفي مظاهرة تدعو إلى مساءلة الأشخاص المسؤولين عن حالات الاختفاء القسري.

22- وقد استمرت في عام 2013 الاعتداءات على الصحفيين ووسائط الإعلام. ووقعت عدَّة حوادث استهدفت صحيفة تاميل "أوتيان"، حيث جرى الاعتداء على اثنين من موزعي الصحيفة في 10 كانون الثاني/يناير وحرق نسخ منها، والاعتداء الذي نفذه مسلحون في 13 نيسان/أبريل على الموظفين في مكتب جفنا وحرقهم آلات الطباعة، والهجوم الذي شنه مسلحون في 11 تموز/يوليه على غرفة الأخبار. وفي 24 آب/أغسطس، قام رجلٌ ملثم بالاعتداء على محررة مساعدة في صحيفة "صنداي ليدر" في منزلها، واقتحم منزلها بعد ذلك في 8 أيلول/سبتمبر وسُرق حاسوبها.

جيم- عمليات القتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسُّفاً

23- تواصل المفوضة السامية وعدَّة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة متابعة التطورات في قضايا وقعت مؤخرا تتعلق بمقتل محتجين عزل أو سجناء من جراء الاستخدام المفرط للقوة على ما يبدو. وفي 1 آب/أغسطس 2013، احتج نحو 6 000 من سكان

ويليويريا، وهي ضاحية صغيرة من ضواحي كولومبو، لأن الدولة لم تعالج الشواغل التي أثارها أفراد المجتمع المحلي إزاء تلوث إمدادات مياه الشرب الخاصة بهم والذي تسبب فيه مصنع محلي. فانتشر رجال مسلحون لدعم الشرطة في السيطرة على الاحتجاج الذي تحول إلى مظاهرة عنيفة، ويُدَّعى أنهم استخدموا القوة المفرطة مما تسبب في مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة عدد كبير آخر بجروح بالغة[13]. وفي 2 آب/أغسطس 2013، شكَّل قائد الجيش محكمة عسكرية للتحقيق في الحادث. وقدمت المحكمة تقريرها في 21 آب/أغسطس لكنها لم تنشره. وفي 30 آب/أغسطس 2013، أعلن الجيش عن فصل أربعة من كبار الضباط من وظائفهم بشكل فوري على الرغم من أنه لم تُشكَّل محكمة عسكرية لذلك[14]. ونُقل المصنع منذ ذلك الوقت إلى مكان آخر وقُدِّمت تعويضات إلى أسر أولئك القتلى.

24- وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، شكّلت وزارة إعادة التأهيل وإصلاح السجون لجنة للتحقيق في الحوادث التي وقعت في سجن ويليكادا في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 عندما قام أفراد في فرقة العمل الخاصة بعملية تفتيش في السجن وحدث عصيان بعد ذلك تدخل أفراد في الجيش للسيطرة عليه، وراح ضحيته 27 سجيناً و43 جريحاً على الأقل[15]. وقدمت اللجنة تقريرها إلى وزارة إعادة التأهيل وإصلاح السجون في 15 كانون الثاني/يناير 2014 لكنها لم تنشره. ووفقاً للتقارير الإعلامية، خلصت اللجنة إلى أن السجناء أطلقوا الرصاص على بعضهم البعض. وأبلغت الحكومة المفوضة السامية بأنه قد أُجريت تحقيقات مماثلة في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز عندما اقتحمت قوات الأمن سجن فافونيا لإطلاق سراح موظفين أخذهم السجناء رهائن في حزيران/يونيه 2012، وقد برز ذلك في تقريرها السابق[16]. غير أنه لم يُنشر إلى اليوم أي تقرير بهذا الشأن.

دال- المقابر الجماعية

25- كشف في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 عن مقبرة جماعية في متالي بوسط سري لانكا تتضمن بقايا هياكل عظمية لنحو 155 شخصاً. وفي حزيران/يونيه 2013، شُكِّلت لجنة تحقيق رئاسية للتحقيق في الظروف المحيطة بتلك المقبرة، على الرغم من بدء إجراءات قضائية في المحكمة الجزئية بمتالي. وتثار شواغل حول طريقة حفظ بقايا هذه الهياكل

(13) انظر Human Rights Watch, "Sri Lanka: Investigate 'Clean Water' Protest Deaths", 9 August 2013, available from www.hrw.org/news/2013/08/09/sri-lanka-investigate-clean-water-protest-deaths; and Ministry of Defence and Urban Development, press communiqué, 30 August 2013, available from www.defence.lk/new.asp?fname=Press_Communique_Weliweriya_Incident_20130830_03.

(14) انظر البيان الصحفي لوزارة الدفاع (انظر الحاشية 13).

(15) مركز بدائل السياسات، قائمة بلجان التحقيق واللجان التي شكلتها حكومة سري لانكا (2006-2012)، 12 آذار/مارس 2012 مُتاحة على الموقع الشبكي التالي: www.cpalanka.org/a-list-of-commissions-of-inquiry-and-committees-appointed-by-the-government-of-sri-lanka-2006-2012/.

(16) A/HRC/22/38، الفقرة 21.

وحماية الموقع وعملية التحقيق في ذلك[17]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2013 أُبلغ عن اكتشاف مقبرة أخرى تحتوي على بقايا هياكل عظمية لما مجموعه 52 شخصاً، بينهم أطفال في منار بشمال سري لانكا.

26- ومن الضروري توجيه الاهتمام الواجب إلى الحفاظ على سلامة المواقع واتخاذ إجراءات لاستخراج رفات الموتى وتحديد هوياتهم. ومن الأهمية بمكان كفالة حق الأسر في معرفة مصير أحبائهم المفقودين، وينبغي إشراكهم فعلياً في الجهود القانونية والإنسانية المبذولة لتحديد أماكن القبور واستخراج الرفات ودفنها من جديد وإحياء ذكرى الموتى. وفي هذا السياق، تشكل عملية استخراج رفات الموتى والتحقيق في ظروف موتهم دون تساهل مسألة أساسية ويمكن التماس المساعدة الدولية لانجازها.

رابعاً- تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة

27- عيّن مجلس الوزراء في أيار/مايو 2012 فرقة خاصة رئاسية لرصد تنفيذ التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة. وفي تموز/يوليه 2012، أصدرت الفرقة الخاصة خطة عمل وطنية لتنفيذ بعض التوصيات. وأصدرت الحكومة تحديثها الأخير بشأن تنفيذ خطة العمل في كانون الثاني/يناير 2014[18]. وأُتيحت الفرصة للمفوضة السامية لمناقشة التقدم المحرز مع سكرتير الرئيس في 20 كانون الثاني/يناير 2014.

28- وترحب المفوضة السامية بالتقدم الذي أُفيد بأنه أُحرز في تنفيذ عدد من التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، وعلى سبيل المثال إنفاذ سياسة اللغات الثلاث وتعزيز استخدام لغة التاميل رسمياً وتحسين المدارس في المقاطعتين الشمالية والشرقية، واتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز التنوع الإثني في المدارس وتكافؤ فرص الحصول على التعليم العالي.

29- ولاحظت المفوضة السامية اتساع نطاق وعمق المجموعة الكاملة للتوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، لكنها شككت في العملية الانتقائية التي قامت بها الحكومة المتمثلة في تنفيذ بعض التوصيات دون غيرها وأساسها المنطقي. وفي بعض الحالات، كما هو مبين أدناه، لاحظت المفوضة السامية أيضاً تخفيف صيغة مضمون بعض التوصيات في خطة العمل الوطنية أو في مختلف مراحل التنفيذ.

30- وقدمت اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة نحو 285 توصية. وتعهدت الحكومة في خطة العمل الوطنية بدعم تنفيذ 92 توصية. وفي آب/أغسطس 2013، أعلنت

(17) على سبيل المثال، نُقل قاضي متالي المشرف على التحقيقات بعد ذلك إلى كولومبو لأسباب تأديبية وفقاً لما ذكرته الحكومة.

(18) تُتاح على الموقع الشبكي التالي: www.llrcaction.gov.lk/npoa.html.

الحكومة أنها ستنفذ 53 توصية إضافية[19] مما يجعل العدد الإجمالي للتوصيات 145 توصية. وفي الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بسري لانكا الذي جرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، ذكرت الحكومة أن بعض توصيات اللجنة المتبقية قد أُدرجت في إطار ونطاق خطة العمل الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها (2011-2016)، ولا تتاح للعموم التقارير المرحلية المتعلقة بها.

31- بيد أن النشاط المحدد في خطة العمل الوطنية لا يتطابق بالكامل في حالات كثيرة مع التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة أو لا يعالج تلك التوصيات، أو كان منفذاً بشكل جزئي. ومن الأمثلة على ذلك، أن التوصية 9-73 تدعو إلى إجراء تحقيقات في الادعاءات ضد مجموعات مسلحة غير شرعية، غير أن النشاط المقابل تمثل في تجريد المجموعات المسلحة من السلاح[20].

32- ومن الأمثلة الأخرى، دعت التوصية 9-46 الحكومة إلى توجيه السلطات المكلفة بإنفاذ القوانين إلى اتخاذ تدابير فورية لضمان التحقيق على النحو المناسب في ادعاءات الاختطاف وحالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ولا يلبي النشاط المقابل الذي حددته الحكومة الدعوة إلى إجراء التحقيقات، لكنه يركّز على بناء قدرات الشرطة والخفارة المجتمعية[21]. ودعت التوصية 9-270 إلى إنشاء آليات مشتركة بين الأديان لتيسير الإنذار المبكر والوقاية من العنف الطائفي أو الديني، غير أن لجان الدفاع المدني التي أنشأتها وزارة الدفاع أثناء الحرب هي التي تتولى القيام بذلك [22].

33- ولم يُحرز سوى تقدم بسيط في التوصيات الرئيسية الأخرى المتعلقة بقضايا العدالة والمساءلة، وهي من الشواغل الأساسية التي تساور مجلس حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، حثت التوصية 9-120 الحكومة على تنفيذ توصيات تقرير لجنة التحقيق الرئاسية (لجنة أودالاغاما) التي شُكلت في عام 2006 للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت منذ آب/أغسطس 2005[23]، ولا سيما قتل خمسة طلاب في ترينكومالي في كانون الثاني/يناير 2006 و17 شخصاً من العاملين في مجال المساعدة من منظمة العمل لمكافحة الجوع في آب/أغسطس 2006. وأُبلغ عن إحراز تقدم محدود بشأن

(19) انظر البيان الصحفي لأمانة رئاسة سري لانكا، 15 تموز/يوليه 2013 على الموقع الشبكي التالي: www.presidentsoffice.gov.lk/index.php?option=com_k2&view=item&id=120:cabinet-approves-action-on-53-more-llrc-recommendations.

(20) تشمل الأمثلة الأخرى التوصيتين 9-57 و9-81.

(21) تثار قضايا مماثلة فيما يتعلق بالتوصيات 9-73 و9-285 و9-213.

(22) أعلنت الحكومة تنشيط لجان الدفاع المدني في آب/أغسطس 2011، انظر الموقع الشبكي التالي: www.defence.lk/new.asp?fname=20110824_01.

(23) انظر مركز السياسات "قائمة بلجان التحقيق واللجان الأخرى" (انظر الحاشية 15).

هاتين المسألتين في إطار خطة العمل الوطنية (انظر الفقرات 47-64 أدناه)؛ وإضافة إلى ذلك، لم تعالج الخطة أية حالة من الحالات الثلاث عشرة الهامة الأخرى التي حققت فيها لجنة أودالاغاما، بما في ذلك مقتل وزير الخارجية السابق مع برلمانيين آخرين واختفاء كاهن كاثوليكي.

34- ودعت التوصية 9-213 الحكومة إلى التحقيق في الادعاءات الخطيرة ضد المجموعات المسلحة غير الشرعية (عمل بعضها كمجموعات شبه عسكرية)، ومقاضاة المسؤولين عنها ومعاقبتهم بغض النظر عن ارتباطاتهم السياسية. وقد أفادت الحكومة في خطة العمل الوطنية أنه في كانون الثاني/يناير 2014 كان هناك 76 شخصاً مشتبه فيهم محتجزين في شعبة التحقيقات المتعلقة بالإرهاب وبأن التحقيقات جارية مع بعضهم [24].

35- وعلى الرغم من تفكيك جزء كبير من المجموعات شبه العسكرية، فلم يُتخذ إلى اليوم أي إجراء بحق اثنين من كبار القادة شبه العسكريين اللذين يشغلان في الوقت الحاضر منصبين وزاريين وهما دوغلاس ديفاناندا وفيني أغامورتي موراليتاران (الملقب بكارونا) أو الوزير الأول السابق في المقاطعة الشرقية سيفانيساتوري شاندراكانتان (الملقب ببيليان) وهما متورطان في العديد من الادعاءات التي تتعلق بارتكاب جرائم خطيرة خلال النزاع المسلح[25]. وكان كلاً من كارونا وبيليان قائدين سابقين في حركة نمور تحرير تاميل إيلام، وعملا في مرحلة لاحقة على تشكيل فصيل كارونا المنشق الذي وصفته اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، فضلاً عن التقارير المتتالية للأمين العام المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بأنه هو الفصيل المسؤول عن تجنيد الأطفال، وهي جريمة من جرائم الحرب[26].

خامساً- التقدم المحرز في قضايا المساءلة

ألف- المبادرات المحلية

36- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 1/22 إلى الحكومة إجراء تحقيقات مستقلة وموثوقة في ادعاءات انتهاك قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي واتخاذ جميع

(24) انظر خطة العمل الوطنية (انظر الحاشية 10)، الفقرة 30.

(25) انظر Human Rights Watch,"Sri Lanka: Probe into LTTE Crimes Should Start with Karuna", 28 March 2013 (www.hrw.org/news/2013/03/28/sri-lanka-probe-ltte-crimes-should-start-karuna) ومنظمة العفو الدولية، تقرير عن سري لانكا، متاح على الموقع الشبكي التالي: www.amnesty.org/en/region/sri-lanka/report-2010.

(26) انظر أيضاً S/AC.51/2007/9. Human Rights Watch,"Sri Lanka: Karuna Group Abducts Children for Combat"، 25 كانون الثاني/يناير 2007، تتاح على الموقع الشبكي التالي: www.hrw.org/news/2007/01/23/sri-lanka-karuna-group-abducts-children-combat.

التدابير الإضافية الضرورية للوفاء بالتزاماتها القانونية ذات الصلة وتعهدها باتخاذ إجراءات موثوقة ومستقلة تكفل لمواطني سري لانكا جميعهم العدالة والإنصاف والمساءلة والمصالحة. وقد دعت مجموعة من التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة أيضاً إلى إجراء مزيد من التحقيقات في قضايا ومسائل محددة، ولا سيما ادعاءات القتل العشوائي للمدنيين وإعدام السجناء بإجراءات موجزة. ولم تتخذ الحكومة إلى اليوم سوى خطوات محدودة وجزئية إزاء التحقيق في الادعاءات الخطيرة لانتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي ولم يكن أي منها مستوفياً لشروط الاستقلالية أو المصداقية المطلوبة.

37- وأوصت اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة بمواصلة التحقيقات في جملة أمور، منها الظروف التي يمكن أن تكون قد حدثت فيها حالات محددة تتعلق بوفاة مدنيين أو إصابتهم، وعما إذا كانت هذه التحقيقات قد كشفت عن وجود سلوك غير مشروع وعما إذا خضع مرتكبو هذه الأفعال للمقاضاة والعقاب، فضلاً عن التحقيق في تسجيلات الفيديو للقناة 4 لإثبات حقيقة الادعاءات الناشئة عنها. وقد شكل قائد الجيش محكمة تحقيق عسكرية في شباط/فبراير 2012 من أجل إجراء تحقيقات وتقديم تقرير عن الملاحظات التي أبدتها اللجنة. ومع ذلك، لا يُعرف سوى القليل عن هذه الإجراءات لأن جلسة المحكمة كانت مغلقة وغير متاحة للجمهور، ولم تصدر المحكمة أي تقرير بهذا الشأن.

38- وأفادت الحكومة في تحديثها المتعلق بخطة العمل الوطنية في كانون الثاني/يناير 2014 بأن محكمة التحقيق التابعة لجيش سري لانكا قد أنهت تحقيقها في شباط/فبراير 2013 في الادعاء المتعلق بعمليات قتل المدنيين، وخلصت إلى أن حالات القصف المشار إليها في تقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة لا تعزى إلى الجيش، وأن الخسائر في صفوف المدنيين ناشئة عن أفعال غير مشروعة قامت بها حركة نمور تحرير تاميل إيلام. وأبلغت الحكومة عن أن المرحلة الثانية من التحقيقات في الادعاءات المقدمة في إطار فيديو القناة 4 لا تزال جارية.

39- ولاحظت المفوضة السامية أن محاكم التحقيق العسكرية لا تتمتع بالنزاهة والاستقلالية الضروريين لكسب الثقة. فقائد الجيش الذي أنشأ هذه المحاكم هو أيضاً قائد قوات الأمن في منطقة المعركة الرئيسية للنزاع وشارك بنشاط في التخطيط والعمليات العسكرية العامة هناك. وينبغي أن تتولى السلطات المدنية وليس العسكرية ذاتها إجراء التحقيقات في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة على أيدي قوات الجيش أو القوات المسلحة [(27)].

40- ووفقاً للحكومة، فإن التعداد الخاص بالخسائر في الأرواح والممتلكات الناجمة عن النزاع والذي استُكمل في كانون الأول/ديسمبر 2013 سيلقي الضوء على عدد القتلى والجرحى من

(27) انظر على سبيل المثال CCPR/C/79/Add.76, CCPR/CO/71/VEN, CCPR/CO/69/KGZ, CCPR/C/79/Add.104, CCPR/C/79/Add.86, para. 9, CCPR/C/79/Add.96, CCPR/C/79/Add.80, *Official Records of the General Assembly, Thirty-fifth Session, Supplement No. 40* (A/35/40), para. 249, and CAT/C/CR/31/1, para. 9 (d) (iii).

المدنيين أثناء الحرب، فضلاً عن مصير المفقودين. وقد أفيد بأن النتائج قيد التحليل. ومع ذلك، لن تقدم نتيجة التعداد صورة كاملة لجميع الأشخاص الذين لقوا حتفهم أو اختفوا منذ عام 1982؛ وعلى سبيل المثال، لم تُجمع البيانات إلا من أفراد الأسرة المباشرين للموتى أو المفقودين، ولذلك لا تحصى الحالات التي مات فيها جميع أفراد الأسرة أو اختفوا أو غادروا البلد.

41- وثمة مسائل أخرى أوصت اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة بإجراء مزيد من التحقيقات بشأنها، لكنها لم تعالجها في إطار محاكم التحقيق أو غيرها من الإجراءات. وعلى سبيل المثال، أعربت اللجنة في الفقرة 9-114 من تقريرها عن بالغ قلقها إزاء استمرار التقارير المتعلقة بقتل الصحفيين وغير ذلك من أشكال الاعتداءات على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، وإزاء ضرورة تحقيق حاسم في هذه الحوادث وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

42- وأعربت المفوضة السامية أيضاً عن قلقها إزاء عدم بدء الإجراءات القانونية بحق أي مشتبه فيه من حركة نمور تحرير تاميل إيلام يُدّعى ارتكابه جريمة حرب أو غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

43- وفي آب/أغسطس 2013، أعلنت الحكومة أن الرئيس شكل اللجنة الجديدة للتحقيق في حالات الاختفاء. وقد تلقت اللجنة التي عقدت أولى جلساتها العلنية في الفترة من 18 إلى 21 كانون الثاني/يناير 2014 في منطقة كيلينو تشي تشي نحو 700 13 شكوى من جميع أنحاء البلاد[28]. وطلبت الحكومة أيضاً معلومات من بلدان أخرى تتعلق بأشخاص سريلانكيين يحتمل أن يكونوا حالياً في الخارج. وترحب المفوضية السامية بهذه الجهود، لكنها تلاحظ أن اللجنة لن تغطي سوى حالات الاختفاء في المقاطعتين الشمالية والشرقية في الفترة ما بين عامي 1990 و2009. ولذلك، فإن الكثير من حالات الاختفاء المبلغ عنها في السنوات الأخيرة في كولومبو وأجزاء أخرى من البلد لن تدخل في نطاق اختصاصها.

44- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2013، أعلنت الحكومة أن لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان ستجري، بدعم من شعبة أمانة الكومنولث لحقوق الإنسان، تحقيقات وطنية في ادعاءات التعذيب المرتكبة في الفترة ما بين عامي 2009 و2013. وفي بداية كانون الأول/ديسمبر 2013، أعلنت اللجنة أن التحقيقات قد تأجلت إلى أجل غير مسمى[29].

(28) وزارة الدفاع والتنمية الحضرية. "تلقت اللجنة التي تحقق في حالات الاختفاء 700 13 شكوى"، 27 كانون الثاني/يناير 2014، متاحة على الموقع الشبكي:
www.defence.lk/new.asp?fname=Commission_probing_disappearances_receives_13700_complaints_20140127_07.

(29) Ramanathan Ahilan, "HRC Postpones Set Up Of Torture Commission On Alleged Requests By CSOs – Rights Now Asks Chairman To Name The Orgs", Rights Now, 14 December 2013, available from www.rightsnow.net/?p=4347.

45- وأوصت المفوضة السامية سري لانكا في تقريرها السابق [30] بإنشاء آلية لتقصي الحقائق أكثر شمولاً من شأنها أن تستند إلى توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة. ومن المهم تأكيد أن آلية تقصي الحقائق يجب أن تمتثل بالكامل للالتزامات القانونية الدولية للدولة وأن تكون مستقلة تماماً، بما في ذلك اختيار أعضاء اللجنة والاعتبارات المتعلقة بالميزانية. وينبغي أن تتمتع بولاية واسعة إلى أقصى حد ممكن تغطي فترة النزاع كلها وإقليم الدولة بأكمله. وينبغي أن تقوم هذه الآلية على عملية تشاورية وطنية واسعة تتضمن آراء الضحايا والناجين ومنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء البلد. ويجب استخلاص الدروس من إخفاق لجان التحقيق الماضية لضمان أن تتمتع أية آلية جديدة بالاستقلالية والسلطة اللازمتين لكي تكون فعالة. وعلى سبيل المثال، ينبغي إنشاء أي آلية شاملة لتقصي الحقائق بموجب تشريع محدد لهذه الآلية وليس بموجب قانون لجنة التحقيقات الحالي المشوب بالعيوب.

46- وتشير المفوضة السامية إلى أنه لا يجوز لأية آلية لتقصي الحقائق أن تمنح عفواً يحول دون مقاضاة أفراد قد يكونون مسؤولين جنائياً عن ارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات قائمة على نوع الجنس. وينبغي أن تنظر لجنة تقصي الحقائق في طلب الدعم الدولي، مثل المساعدة التقنية والقانونية والسياساتية الخاصة، فضلاً عن إشراك محققين دوليين للمساعدة في هذه العملية. وأخيراً ينبغي تكملة لجان التحقيق تلك بآليات وإجراءات للعدالة الانتقالية شاملة ومتسقة تشمل المقاضاة والجبر والتدقيق وغيرها من برامج المساءلة أو الإصلاح.

باء- قضايا رمزية

47- يظهر إخفاق الحكومة في إحراز تقدم كبير على صعيد المساءلة في عدم إجراء تحقيقات مستقلة وموثوقة في ادعاءات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المتعلقة بعدة حالات رمزية. وقد وجهت المفوضة السامية والآليات الدولية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى تلك الحالات. وسلّط فريق الخبراء التابع للأمين العام الضوء في تقريره على الكثير من هذه الحالات (الفقرات 149 و170 و414) التي حققت فيها لجان التحقيق الوطنية السابقة وأوصت اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة بمواصلة التحقيقات بشأنها. وفي بعض الحالات، أبلغت الحكومة أكثر من مرة المجلس عن إحراز تقدم في التحقيقات. بيد أنه لم تفض أية حالة من هذه الحالات إلى تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة. وهذه الحالات ليست سوى عينة صغيرة لكنها تعطي مثالا على الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها الحكومة وحركة نمور تحرير تاميل إيلام أثناء النزاع ولم تُجر بعد تحقيقات بشأنها أو أنها لا تزال معلقة.

1- خماسي ترنكومالي

(30) A/HRC/22/38.

48- يدعى أن خمسة طلاب تعرضوا للضرب في 2 كانون الثاني/يناير 2006 وقُتلوا على أيدي قوات الأمن السريلانكية في ساحل ترينكومالي. وقد خلصت المحكمة الجزئية بترينكومالي في تحقيقاتها إلى أن حالات الوفاة نجمت عن الإصابة بطلقات نارية، ووجهت الشرطة إلى إجراء المزيد من التحقيقات وتقديم المشتبه فيهم إلى القضاء. واحتجز عدد من أفراد فرقة خاصة كانت موجودة مكان الحادث كمشتبه فيهم بعد وقوعه على الفور غير أنه أُطلق سراحهم في العام نفسه. ومنذ ذلك الحين يؤجل القاضي في ترينكومالي القضية كل شهر مطالباً شعبة التحقيق الجنائي بإعداد تقارير عن تحقيقاتها. ولم تجر الشعبة تحقيقات ولم تقدم أسباباً تبرر التأخير. وفرّ عدة شهود مع أفراد أسرهم خارج البلد بعد تلقيهم تهديدات[31].

49- وفي عامي 2006 و2007، أجرت لجنة أودالاغاما تحقيقات في قضية ترينكومالي بإشراف مجموعة مستقلة دولية تضم شخصيات بارزة. ولم تنشر الحكومة قط تقرير اللجنة. وحققت لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان آنذاك أيضاً في القضية، ونشرت للمرة الأولى في كانون الثاني/يناير 2014، تقريرها الذي خلصت فيه إلى تورط قوات الأمن في هذه القضية[32]. وأعربت اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة عن استيائها من عدم متابعة نتائج لجنة أودالاغاما وأوصت الحكومة بمواصلة التحقيق في عمليات القتل.

50- وفي عام 2013، أبلغت الحكومة مجلس حقوق الإنسان بأن المدعي العام قد أمر الشرطة ببدء تحقيق متأن تحت إشراف السلطات القضائية. وفي ذلك الوقت، أشارت الحكومة إلى أن المسألة "قد تخرج بنتيجة وهي دليل على التزامنا بالمساءلة"[33].

51- وفي حزيران/يونيه 2013، قُبض على 12 ضابطاً من فرقة العمل الخاصة واحتُجزوا لأسباب تتعلق بحالات القتل. ولم يكن مدير الشرطة الذي كان على رأس عمله في ذلك الوقت بينهم (ترقى منذ ذلك الحين إلى نائب للمفتش العام وعاد إلى ترينكومالي). وأبلغ النائب العام المفوضة السامية في آب/أغسطس 2013 بأن الإطار الزمني المتوقع لإجراءات من هذا النوع هو ثلاثة أشهر، لكنه أشار إلى وجود صعوبات في إقناع الشهود بالمضي في تقديم إفاداتهم. وأُفرج عن الضباط بكفالة في تشرين الأول/أكتوبر 2013. وفي 20 كانون الثاني/يناير 2014، أبلغ مكتب المدعي العام المفوضة السامية في اجتماع مع سكرتير الرئيس بأن الأدلة سُجلت من إفادات 14 شاهداً وفُحصت سبع شهادات مشفوعة بيمين لأشخاص آخرين.

(31) انظر University Teachers for Human Rights (Jaffna), special report No. 30, 1 April 2008. Available from www.uthr.org/SpecialReports/Spreport30.htm.

(32) متاح على الموقع الشبكي التالي: www.colombotelegraph.com/wp-content/uploads/2014/01/report-by-the-HRC-appointed-Special-Rapporteur.pdf.

(33) بيان رئيس وفد سري لانكا ماهيندا سمراسينغي في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، متاح على الموقع الشبكي التالي: https://extranet.ohchr.org/sites/hrc/HRCSessions/RegularSessions/22ndSession/OralStatements/Sri%20Lanka%20mtg%206.pdf.

واستدعى مكتب المدعي العام 14 شاهداً آخرين على الرغم من أنه واجه صعوبات في الاتصال بالأشخاص الذين يعيشون خارج البلد. ومن دواعي القلق الكبير أن هذه القضية لم تخلص إلى نتيجة على الرغم من مرور ثماني سنوات على التحقيقات وعلى تشكيل لجان تحقيق والالتزامات المتكررة من الحكومة.

2- منظمة العمل لمكافحة الجوع

52- في 4 آب/أغسطس 2006، قُتل 17 شخصاً من العاملين في مجال المساعدة في منظمة العمل لمكافحة الجوع في أماكن عملهم بموتّور في خضم القتال بين الحكومة ومنظمة نمور تاميل إيلام للتحرير من أجل السيطرة على البلدة[34].

53- و في 15 آب/أغسطس 2006، بدأت التحقيقات في عمليات القتل في المحكمة الجزئية بموتور. غير أن القضية أُحيلت في الأشهر التالية إلى أنورادهابورا ومن ثم إلى كانتالي وأُعيدت بعد ذلك إلى أنورادهابورا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2007، نُقل قاضي الصلح في أنورادهابورا إلى مكان آخر وأُعيدت القضية من جديد إلى قاضي الصلح في موتور حيث توقفت منذ ذلك الحين (قاضٍ آخر غير الذي نظر في القضية في البداية في آب/أغسطس 2006). وقدمت منظمة العمل لمكافحة الجوع شكوى إلى لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان واشتكت بعد ذلك من عدم فعاليتها وعدم تعاونها[35].

54- وأجرت المنظمات المحلية والدولية الموثوقة والمستقلة تحقيقات وافية في القضية، وقدمت ادعاءات خطيرة تفيد سوء معالجة القضية من قبل مكتب النائب العام والشرطة والطبيب الشرعي ووزارة العدل. وأشارت إلى أن الموظفين قد أتلفوا الأدلة وأزالوها بل وعبثوا بها. وتعرضت أسر الضحايا للترهيب والتهديد وشُجعت في بعض الحالات على التوقيع على بيانات لسحب الشكوى[36].

55- وكانت هذه القضية أيضاً من بين القضايا التي حققت فيها لجنة أودالاغاما في آب/أغسطس 2007، على الرغم من أن تقريرها لم ينشر قط. وأوصت اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة الحكومة باستكمال التحقيقات ومقاضاة المسؤولين عن هذه الأفعال. وأبلغ النائب العام المفوضة السامية خلال زيارتها بأنه أمر موظفيه بإعادة دراسة الملفات

(34) خلصت بعثة الرصد لسري لانكا في حكمها الذي وجهته إلى الأمانة السريلانكية لتنسيق عملية السلام في 29 آب/أغسطس 2006 إلى أن الجيش كان هو الذي يسيطر على البلدة ساعة مقتل العاملين في مجال المساعدة.

(35) Action contre la Faim, *The Muttur massacre: a struggle for justice*, study report, June 2008، المتاح على موقع الشبكة التالي: www.actionagainsthunger.org/sites/default/files/publications/ACF-IN-Sri-Lanka-Advocacy-Report-6-18-08.pdf.

(36) انظر University Teachers for Human Rights, special report No. 33, 4 August 2009, available from http://uthr.org/SpecialReports/spreport33.htm#_Toc237059512.

المحفوظة مشيراً في الوقت نفسه إلى أن التحقيقات تسير ببطء. وذكرت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أن فريق كبار المدعين العامين يواصل متابعة مختلف اتجاهات التحقيق على الرغم من تعذر إثبات هوية المسؤولين عن ذلك.

3- إعدام السجناء والأشخاص الذين سلموا أنفسهم

56- منذ نهاية النزاع المسلح في عام 2009، أظهرت مواد الفيديو والمواد المصورة مشاهد المرحلة الأخيرة من الحرب التي يظهر فيها السجناء الذين قتلوا أثناء تسليمهم أنفسهم أو أثناء احتجازهم لدى قوات الأمن.

57- وفي حزيران/يونيه 2011، قدم المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً تقريراً تقنياً إلى مجلس حقوق الإنسان يثبت صحة أجزاء من لقطات الفيديو التي بثتها القناة 4 لأول مرة في آب/أغسطس 2009[37]. وفي 10 أيلول/سبتمبر 2009، أعلنت الحكومة نتيجة تحليلها التقني الذي استندت إليه في الاعتراض على النتائج السابقة للمقرر الخاص. ورداً على ذلك، كلف المقرر الخاص خبراء مستقلين بإجراء تحليل تقني أكد استنتاجه الأولي. وعلى الرغم من أن اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة لم تخرج بنتيجة قاطعة عن صحة المواد، فقد أوصت الحكومة بإجراء المزيد من التحقيقات. ووفقاً للحكومة، يخضع هذا الأمر في الوقت الحاضر لمرحلة ثانية من الإجراءات التي تقوم بها محكمة التحقيق العسكرية، ولم تخلص المحكمة إلى نتيجة بعد [38].

(أ) بالاشاندران براباكاران

58- في شباط/فبراير 2013، أظهرت مجموعة من الصور بالاشاندران براباكاران ابن فيلوبيلاي براباكاران زعيم حركة نمور تحرير تاميل إيلام البالغ من العمر 12 عاماً وهو جالس في قبو حي يرزق ويبدو أنه كان محتجزاً لدى القوات السريلانكية، وظهر بعد ذلك جثة ممددة على الأرض كما يبدو بعد أن اخترقت رصاصات صدره. وقد التُقطت الصور في أيار/مايو 2009 بالكاميرا نفسها بفارق ساعات قليلة بين اللقطتين. ودفعت السلطات بأن الصبي قُتل في تبادل لإطلاق النار.

(ب) ت. توريراجاسنغام (الملقب بالكولونيل راميش)

59- تصور مواد الفيديو والمواد المصورة التي حصلت عليها القناة 4 ومصادر أخرى قائد حركة نمور تحرير تاميل إيلام الكولونيل راميش وهو يخضع للاستجواب على أيدي قوات الأمن

---

(37) A/HRC/17/28/Add.1، التذييل.

(38) انظر خطة العمل الوطنية (انظر الحاشية 10)، صفحة 2.

السريلانكية، وتظهر بعد ذلك أيضاً صور جثته مشوهة. ووفقاً لإفادات عدة شهود على الحوادث المحيطة بمصير الكولونيل راميش، كان الكولونيل محتجزاً لدى قوات الأمن ساعة موته.

(ج) شوبا (الملقبة بإيسيبريا)

60- أظهر التحليل الذي أجراه المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً لمواد الفيديو والمواد المصورة التي بثتها القناة 4 المتعلقة بموت إيسيبريا، وهي عضوة بارزة من جناح الصحافة والاتصالات في حركة نمور تحرير تاميل إيلام، احتمال أن يكون الجيش قد أعدمها بإجراءات موجزة. وبين شريط الفيديو والصور التي التقطت أن ملابسها قد نُزعت عنها لتكشف عن جسدها عارياً[39]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بثت القناة 4 لقطات جديدة تُظهر عملية القبض عليها من قبل الجيش وهي حية.

61- وفيما يتعلق بكل قضية من القضايا الثلاث المشار إليها أعلاه، ذكرت الحكومة أن صحة اللقطات والصور لا تزال غير مدعمة بالأدلة وغير مؤكدة. ولا يُعرف ما إذا كانت قد خضعت لأي تحقيق آخر.

(د) حادثة الراية البيضاء

62- درس فريق الخبراء التابع للأمين العام ادعاءات الإعدام بإجراءات موجزة التي تعرض لها كبار القادة في حركة نمور تحرير تاميل إيلام في 18 أيار/مايو 2009 على الرغم من تأكيدات الحكومة أن بإمكانهم تسليم أنفسهم بأمان. وقدم مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة والجيش روايات متضاربة بشأن الأحداث في التجمعات والمحافل الدولية[40]. وبينما لا تزال الظروف المحيطة بالحادث مبهمة، خلُص فريق الخبراء إلى أن القياديين في حركة نمور تحرير تاميل إيلام كانوا يعتزمون تسليم أنفسهم. ولا تزال الأدلة على هذا الحادث تظهر عبر مصادر غير حكومية من شهود يعيشون حالياً خارج البلد. ولم تعمد اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة إلى إجراء تحليل نقدي أو التحقيق في حادثة "الراية البيضاء"، لكنها ذكرت إفادات جنرال في الجيش وموظف حكومي رفضا تلك الادعاءات. وبيّنت الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير أنه لم تجرَ أية تحقيقات أخرى في الحادثة بسبب عدم وجود أدلة موثوقة.

(39) انظر، Amnesty International, Sri Lanka: Briefing to Committee against Torture, October 2011 (available from www.amnesty.org/en/library/asset/ASA37/016/2011/si/2bb1bbe4-8ba5-4f37-82d0-70cbfec5bb2d/asa370162011en.pdf) p. 20,.

(40) انظر Frederica Jansz, "'Gota ordered them to be shot'- General Sarath Fonseka", *Sunday Leader*, 12 December 2010, available from www.thesundayleader.lk/2009/12/13/%E2%80%9Cgota-ordered-them-to-be-shot%E2%80%9D-%E2%80%93-general-sarath-fonseka/.

4- براغيت إيكنيليغودا

63- في 24 كانون الثاني/يناير 2010، اختفى صحفي سريلانكي ورسام كاريكاتير هو براغيت إيكنيليغودا بعد فترة قصيرة من مغادرته مكان عمله. وقبل بضعة أيام، نشر هذا الصحفي مقالاً ينتقد فيه الرئيس راجاباكسا. وقد أخبر السكان المحليون الصحافة السريلانكية بأنهم شاهدوا سيارة بيضاء دون لوحات من طراز "فان" على مقربة من منزله قبل فترة قصيرة من اختفائه. وفي آب/أغسطس 2009، اختُطف براغيت بالفعل ثم أُطلق سراحه في اليوم التالي بعد أن قال الخاطفون إنهم اختطفوه خطأ. وترمز هذه الحالة إلى عشرات الآلاف من حالات الاختفاء التي شهدتها السنوات الثلاثون الماضية في سري لانكا ولا تزال دون تسوية. وقد أثارت قضية إيكنيليغودا كل من المفوضة السامية والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ولجنة مناهضة التعذيب وفريق الخبراء التابع للأمين العام. وعلى الرغم من أن اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة لم تحقق في هذه القضية، فإنها قدمت توصيات عامة تقضي بأن تحقق الحكومة في حالات الاختطاف والاختفاء القسري والاعتداءات على الصحفيين.

64- وفي حزيران/يونيه 2011 صدر أمر إلى النائب العام السابق (حالياً رئيس القضاة) مهان بيريس للمثول أمام القضاء في القضية بعد أن أخبر لجنة مناهضة التعذيب في عام 2011 أن إيكنيليغودا كان يعيش في بلد أجنبي. واعترف مهان بيريس خلال جلسة الاستماع بأنه لم يكن على علم بمكان براغيت إيكنيليغودا وقال إن الأقوال التي أدلى بها إلى اللجنة تستند إلى الأوامر التي تلقاها. وتعرضت زوجة إيكنيليغودا لأسئلة عدائية من المحامي العام بشأن أنشطتها في الاجتماع الجانبي الذي عقد في آذار/مارس 2012 بجنيف على هامش مجلس حقوق الإنسان [(41)]. وأبلغت الحكومة بأن التحقيق القضائي جار. ولا تدخل هذه القضية مع قضايا كثيرة من هذا النوع في نطاق ولاية اللجنة الجديدة للتحقيق في حالات الاختفاء المكلفة بدراسة قضايا حالات الاختفاء في المقاطعتين الشمالية والشرقية لا غير.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

65- على الرغم من أن حكومة سري لانكا أحرزت تقدماً كبيراً في الجوانب المادية لإعادة التوطين والانتعاش وفي تنفيذ بعض توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، لكنها لم تستجب بعد للنداء الذي وجهه مجلس حقوق الإنسان بشأن إجراء تحقيقات موثوقة ومستقلة في ادعاءات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي

(41) انظر A/HRC/21/18.

لا تزال مستمرة أو باتخاذ الخطوات الضرورية للوفاء بالتزاماتها القانونية المتعلقة بضمان تحقيق العدالة والجبر.

66- **ومن المهم أن يذّكر مجلس حقوق الإنسان بحجم وخطورة الانتهاكات التي يُزعم أن الحكومة وحركة نمور تحرير تاميل إيلام قد ارتكبتاها والتي تسببت في مقتل وإصابة واختفاء الآلاف من المدنيين. وخلص فريق الخبراء التابع للأمين العام في تقريره إلى أنه إذا ثبتت صحة بعض هذه الأفعال فهي ستعتبر بمثابة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفوجئت المفوضة السامية أثناء زيارتها إلى سري لانكا في آب/أغسطس 2013 بما يسود هناك من شعور عارم بالأسى والصدمة بين الضحايا والناجين وهو شعور من شأنه أن يؤدي إلى استمرار زعزعة الثقة بالحكومة والمصالحة إن لم يُعالج.**

67- **واستهلت الحكومة مبادرات وأنشأت آليات، مثل محاكم التحقيق العسكرية ولجنة التحقيق المعنية بحالات الاختفاء القسري، غير أن هذه الهيئات لا تتمتع بالاستقلالية الكافية لكي تكون فعالة أو موضع ثقة الضحايا والشهود. وتفتقر محاكم التحقيق العسكرية إلى الاستقلال والشفافية ونطاقها محدود. ولم تكن لجان التحقيق السابقة تستكمل ولاياتها ولم تنشر تقاريرها وظلت توصياتها دون تنفيذ أو متابعة عن طريق المقاضاة. وظل سجل لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان هزيلاً في مجال الاستجابة بمصداقية للانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها القوات العسكرية والأمنية على الرغم من أنها تناولت قضايا عادية كثيرة[(42)].**

68- **وخلال السنوات العديدة الماضية، تقلصت سلطة محاكم سري لانكا من جراء التسييس وتدخل السلطة التنفيذية[(43)]. وكثيراً ما تحال القضايا أو رؤساء المحاكم والقضاة من محكمة إلى أخرى، مما يؤخر الإجراءات القضائية[(44)]. وعلمت المفوضة السامية من المحامين بوجود أعداد كبيرة من الطلبات المتعلقة بالحقوق الأساسية، بما**

(42) على سبيل المثال الاعتداء على سجناء فافونيا ومن ثم الوفيات أثناء الاحتجاز في حزيران/يونيه 2012، والعصيان في السجن ومن ثم الوفيات أثناء الاحتجاز في سجن ويليكادا في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، والاستخدام المفرط للقوة والوفيات التي لحقت ذلك في ويليويريا في آب/أغسطس 2013.

(43) سلطت المفوضة السامية الضوء في تحديثها الشفوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/24/CRP.3/Rev.1) على مدى تقويض سيادة القانون واستقلالية الجهاز القضائي في سري لانكا، ولا سيما من خلال التعديل الثامن عشر والإقالة المثيرة للجدل لرئيس القضاة الثالث والأربعين في كانون الثاني/يناير 2013. وقد ألغى التعديل الثامن عشر المجلس الدستوري الذي أوصى مرة بتعيينات في الهيئات المستقلة، مثل لجنة الانتخابات ولجنة الشرطة ولجنة حقوق الإنسان.

(44) يتجلى ذلك على سبيل المثال في نقل قاضي الصلح المشرف على قضية المقابر الجماعية بماتالي.

في ذلك قضايا الاحتجاز التعسفي والتعذيب التي أحبطتها المحكمة العليا أو لم تأذن بإجرائها[45].

69- وتتجلى إحدى نتائج هذه الحالات في إحجام الضحايا والشهود عن تقديم إفاداتهم وهو أمر مفهوم عندما لا يوجد أي نظام فعال لحمايتهم. وفي حالات كثيرة، كان الشهود يتعرضون للترهيب لثنيهم عن تقديم إفاداتهم بل وللقتل. وقد شكل هذا الأمر عائقاً كبيراً أمام التحقيقات الجنائية إضافة إلى عمل لجان التحقيق السابقة واللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة. وقد أبلغ النائب العام بنفسه المفوضة السامية بأن إحجام الشهود عن تقديم إفاداتهم هو السبب الرئيسي في إعاقة التقدم في هذه الحالات الرمزية كالحالة المتعلقة بترينكومالي ومنظمة العمل على مكافحة الجوع.

70- وجرى إعداد مشروع قانون يتعلق بمساعدة ضحايا الجريمة وحمايتهم منذ عام **2007**، وقُدِّم إلى البرلمان في حزيران/يونيه **2008**. وتتضمن المشاريع السابقة أحكاماً كثيرة لا تمتثل لقانون حقوق الإنسان الدولي. وعلى الرغم من أن المحكمة العليا أوصت بتعديلات عديدة، فليس من الواضح ما إذا كانت قد أُدرجت أم لا. ووفقاً للحكومة، يجري وضع الصيغة النهائية للتشريع على الرغم من أن النسخة النهائية لم تطرح بعد للتشاور العام.

71- وفي الوقت نفسه، لا تزال تظهر أدلة جديدة تشمل إفادات الشهود ومواد الفيديو والصور بشأن الأحداث التي وقعت في المراحل الأخيرة من النزاع المسلح. ولا تزال تُكتشف رفات بشرية، مثلما اكتشف في ماتالي في تشرين الثاني/نوفمبر **2012** ومنار في كانون الأول/ديسمبر **2013**.

72- وعلى النحو الذي تظهره القضايا الرمزية المشار إليها أعلاه، أخفقت الآليات الوطنية بشكل مستمر في إثبات الحقيقة وتحقيق العدالة. وترى المفوضة السامية أنه لم يعد من الممكن تفسير هذه المسألة حسب الفترة الزمنية أو القدرة التقنية لأنها تعتمد أساساً على الإرادة السياسية. وقد أظهر فريق الخبراء التابع للأمين العام والمبادرات التي اتخذتها منظمات دولية غير حكومية أن الشهود يرغبون في التقدم للإدلاء بشهاداتهم أمام آليات التحقيق الدولية التي يثقون بها ويمكنها أن تضمن حمايتهم. ولهذا الغرض، لا تزال المفوضة السامية مقتنعة بأن إجراء تحقيقات مستقلة ودولية يؤدي دوراً إيجابياً في الحصول على معلومات جديدة وإثبات الحقيقة عندما تخفق آليات التحقيق المحلية في ذلك. وترى المفوضة السامية، في حال عدم وجود عملية وطنية موثوقة، أن من واجب المجتمع الدولي اتخاذ المزيد من التدابير التي ستنهض بالحق في معرفة الحقيقة للجميع في سري لانكا وإتاحة المزيد من الفرص لتحقيق العدالة والمساءلة والجبر.

(45) على سبيل المثال الطلب المتعلق بالحقوق الأساسية (SCFR115/2011) الذي قدمه والدا غانيشان نيمالا روبان الذي توفي أثناء الاحتجاز في أعقاب الهجوم على السجناء في فافونيا في حزيران/يونيه 2012.

73- وتكرر المفوضة السامية ما أعربت عنه من قلق إزاء استمرار اتجاه النيل من حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ولا سيما الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وأسر الضحايا وارتفاع مستويات التعصب الديني ومواصلة العسكرة وهو ما يؤدي إلى استمرار تقويض البيئة التي يمكن فيها تحقيق المساءلة والمصالحة. ولذلك، تكرر المفوضة السامية وتستكمل التوصيات التي قدمتها في تقريرها السابق إلى مجلس حقوق الإنسان وهي توصيات لا تزال في أغلبيتها غير منفذة.

باء- التوصيات

74- توصي المفوضة السامية مجلس حقوق الإنسان بإنشاء آلية تحقيق دولية لمواصلة التحقيق في ادعاءات انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي ورصد أية عمليات محلية للمساءلة. والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على استعداد للمساعدة في هذه العملية.

75- وتوصي المفوضة السامية حكومة سري لانكا بما يلي:

(أ) وضع الصيغة النهائية للقوانين التي تتناول مسألة التحريض على الكراهية وحماية الشهود والضحايا والحق في الحصول على المعلومات وتجريم حالات الاختفاء القسري ومراجعة القوانين القائمة وفقاً للمعايير الدولية؛

(ب) إلغاء قانون منع الإرهاب والأنظمة التي صدرت في إطار هذا القانون التي تجيز الاحتجاز التعسفي؛

(ج) توقيف المسؤولين عن الاعتداءات على فئات الأقليات والعاملين في وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومحاكمتهم ومعاقبتهم وضمان حماية الضحايا؛

(د) إجراء تحقيقات جنائية وتحقيقات الطب الشرعي بصورة مستقلة وموثوقة وبمساعدة دولية في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك المقابر الجماعية المكتشفة؛

(هـ) إنشاء آلية لتقصي الحقائق ووضع سياسات وطنية للجبر وفقاً للمعايير الدولية كجزء لا يتجزأ من نهج أشمل وأكمل إزاء العدالة الانتقالية؛

(و) توسيع نطاق ومدة ولاية لجنة التحقيق المعنية بحالات الاختفاء لتشمل قضايا من جميع أنحاء الجزيرة وخلال كل المراحل التاريخية لحالات الاختفاء؛

(ز) إصدار التقرير النهائي لمحاكم التحقيق العسكرية ولجنة التحقيق الرئاسية لعام **2006** ولجان التحقيق الأخيرة للسماح بتقييم الأدلة التي جمعت؛

(ح) اتخاذ المزيد من التدابير لنزع السلاح وضمان فك الارتباط العسكري من الأنشطة التي يفترض أن تكون مدنية وتسوية النزاعات على الأراضي وتعزيز المشاركة الهادفة من جانب المجتمع المحلي في إعادة الإعمار والتنمية؛

(ط) إشراك ممثلي المجتمع المدني والأقليات بشكل أكمل في عملية شاملة وتشاورية لدعم تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة؛

(ي) تنفيذ توصية اللجنة التي تقضي بالاحتفال بيوم وطني لإحياء ذكرى الضحايا والسماح لجميع المواطنين بممارسة حقهم في إحياء الذكرى بصورة فردية أو جماعية، وعقد مشاورات وطنية بشأن تصميم نصب تذكاري مناسب لضحايا الحرب؛

(ك) النظر بإيجابية إلى عروض تقديم المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية السامية؛

(ل) دعوة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين لم يُبت بعد في طلباتهم بشأن القيام بزيارة إلى البلد في عام **2014**، ولا سيما الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي والخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات.